

دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة في الجزائر: البرامج التنموية وانعكاساتها في مناطق الظل- ولاية سعيدة أنموذجاً.

The rôle of civil society in sustaniabile development in Algeria : development programs and their reflections in the shadow areas state Saida model

جامعة جيلالي ليابس بسدي بلعباس/ الجزائر	علم الاجتماع تنظيم والعمل	مقدم محمد أمين mohamed054214@gmail.com
جامعة جيلالي ليابس بسدي بلعباس/ الجزائر	علم الاجتماع	صديقي عبد النور - أستاذ محاضر أ abdenour.seddiki@univ-sba.dz seddikinour@yahoo.fr
DOI :		

الإرسال: 2024/10/01 القبول: 2024/11/13 النشر: 2024/12/20

ملخص:

تعد الجزائر أكبر دولة في إفريقيا مساحة، هذا ما أكسبها ميزة التنوع والثراء بالثروات الطبيعية المتنوعة، إلا أن ذلك لم يجعل منها تصدر المراتب الأولى من حيث الإنتاج أو التصدير مقارنة ببعض الدول أو حتى من حيث التنمية بمفهومها التقليدي بصفة عامة والتنمية المتوازنة عبر مختلف مناطقها بصفة خاصة، إذ أن بعض مناطق الجزائر لا زال يغلب عليها ظاهرتي التهميش والفقر، ولقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة العديد من البرامج الإصلاحية والاستراتيجية الخدمات المرتبطة والمتعلقة بالتنمية المستدامة محليا ووطنيا، ومن أجل النهوض بجميع القطاعات والمرافق مختلفة الميادين ومحاولة منها القضاء على كل المساوئ الاجتماعية كالأمية والحرمان، وتحسين المستوى المعيشي والخدمات الاجتماعية للخروج من دائرة العزلة وخاصة في مناطق الظل التي أشار إليها الرئيس في عدة من اجتماعات مع الولاة التي شهدت تدهورا كبيرا في التنمية وغياب أبسط وسائل العيش وفي أوليتها طبعا "الكهرباء، الماء، الغاز" وغياب تام لمختلف المرافق فيما يخص التعليم، والسكن الريفي والتشغيل وتوفير الموارد التي تحتاجها والخدمات. مما أدى من الحكومة الوصية بوضع برنامج استعجالي خاص يتعلق بهذه المناطق الجبلية، وتخصيص ميزانية كفيفة للنهوض بالتنمية بها وإعطائها نصيبها من المشاريع والاستثمارات لتنعكس بالفائدة من جهة عليها من أجل إخراجها من قوقعة العزلة وبناء مخطط تنموي مجتمعي محلي لتقليص الفوارق بين المناطق داخل الوطن ومن أجل القضاء على الأمية والبطالة عامة، والتهميش والفقر خاصة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ مناطق الظل؛ الفقر؛ البرامج التنموية؛ التهميش.

Abstract:

Algeria is the largest country in Africa in terms of area, which has given it the advantage of diversity and richness in various natural resources. However, this has not made it rank first in terms of production or export compared to some countries, or even in terms of development in its traditional concept in general and balanced development across its various regions in particular, as some regions of Algeria are still dominated by the phenomena of marginalization and poverty. Algeria has recently witnessed many reform programs and service strategies related to sustainable development locally and nationally, in order to advance all sectors and facilities in various fields and in an attempt to eliminate all social disadvantages such as illiteracy and deprivation, and improve the standard of living and social services to get out of the circle of isolation, especially in the shadow areas that the president referred to in several meetings with the governors, which witnessed a significant deterioration in development and the absence of the simplest means of living, the priority of which is of course "electricity, water, gas" and a complete absence of various facilities related to education, rural housing, employment, and providing the resources they need and services. Which led the guardian government to develop a special emergency program related to these mountainous areas, and to allocate a budget sufficient to promote development in them and give them their share of projects and investments to reflect the benefit on the one hand on them in order to get them out of the shell of isolation and build a local community development plan to reduce the differences between regions within the country and in order to eliminate illiteracy and unemployment in general, and marginalization and poverty in particular.

Key words: Sustainable development; shadow areas; poverty; development programmes; marginalization.

مقدمة:

تعتبر الدولة الجزائرية من بين أكبر الدول في القارة السمراء من حيث المساحة وكذا الموارد الطبيعية المختلفة إلا أن هذا مازال يجعلها تتصدر المراتب الأخيرة من حيث التقدم والتطور التكنولوجي والتنمية وخاصة في بعض أراضيها وفي معظم مناطق الوطن، حيث تعتبر التنمية المستدامة المحلية من أهم العمليات التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف التنموية ونمو بذرة التضامن والتعاون بين مختلف الأفراد داخل المجتمع وذلك من خلال تكاثف الجهود الشعبية في مختلف أراضي الوطن والجهات الحكومية بمختلف مصالحها، وذلك من أجل الارتقاء وتطوير جميع المستويات فيما يخص التجمعات المحلية والمرافق العمومية ومختلف القطاعات الخدمائية وكذا الوحدات المحلية سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية، محاولة ودمجها في منظومة التنمية المستدامة

محليا. (عبد المجيد، 2001، صفحة 13) لتشمل هذه التنمية كذلك بعض المناطق التي تفتقر إلى أبسط وسائل العيش وفي أولويتها 'الغاز، الماء، الكهرباء... وغيرها. وفي هذا الصدد تحدث الرئيس على هذه المناطق وأنه لا يمكن الحديث عن الجزائر الجديدة دون تنمية هذه المناطق المنسية أو كما أطلق عليها بـ 'مناطق الظل' التي تعرف عموما بأنها معزولة عن المدن وبأن قاطنو هذه الأماكن المهمشة يعانون اجتماعيا من الفقر والأمية وغياب الهيئته من جهة واقتصاديا من استثمار ومرافق وقطاعات مختلفة من جهة أخرى على مستوى جميع ولايات الوطن والتقدم في تطور الجزائر يكون من خلال وضع استراتيجية محكمة وخطة عمل كبيرة لهذه المناطق التي أصبحت تشهد غيابا واضحا في التوازن التنموي، والاستثماري وعلى المستوى المعيشي، وتحسين نظام توزيع المشاريع وبذلك يجب أن نقوم بإدماجها في التنمية المحلية الاقتصادية وإعطاء الأولوية لها على وجه الخصوص واستغلال هذه المناطق مثلا بيئيا بالمحافظة على مواردها الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية. (عثمان وماجد، 2007، صفحة 04) ولى ننسى الاهتمام بالجانب السياحي لبعض المناطق التي تتواجد فيها مختلف المعالم الطبيعية وجعلها قبلة للسائحين من خلال الدور الذي تلعبه في السياسات الاقتصادية للعديد من دول العالم من خلال العملة الصعبة التي تدخل جراء هذا القطاع غير مستغل في بلدنا تماما، وكذا جعل هذا الأخيرة وسيلة للاستثمار واستغلالها من جميع النواحي وخاصة فلاحيا وذلك بوضع برامج وسياسة مرافقة لها بهدف تحفيز سكان مناطق الظل على الاندماج في الاقتصاد الوطني وخلق ثروة متكاملة وطنيا وذلك بإعطاء فرصة للشباب على بعث نشاطات اقتصادية متلائمة ومتكاملة مع خصوصيات الوسط مما يسمح لهم بخلق مناصب الشغل وامتصاص معدلات البطالة التي أصبحت تشكل عائق على الدولة الجزائرية نظرا لغياب مناصب العمل ولاسيما في هذه المناطق بصفة خاصة ويجب توفير وتقديم الاحتياجات الخاصة بكل منطقة وما تحتاجه مختلف القطاعات لكي تواكب الولايات من خلال التنمية، والإنجازات العمرانية. وبتطوير الريف ليساعد الاقتصاد الوطني وبأن قطاع الفلاحة كفيلا أن يجعل من هذه المناطق استثمارية وتوفير مناسب للعمل، وقد كان الفضل وبشكل أساسي لدور الجمعيات بتسليطها الضوء على هذه المناطق التي كانت تعتبر الممثل الرئيسي والأهم في المجتمع

المدني نظرا لدور الذي يلعبه إلى جانب الدولة في بناء المجتمع ومؤسساتها كما أصبح معيارا لمدى تمتع الأنظمة السياسية بالمنهج الديمقراطي فالأنظمة المنغلقة وخاصة الاشتراكية منها، تكون فيها آلية المجتمع المدني معطلة لما يشكله من خطر على سيطرة هذه المنظمات على المواطنين على حساب السلطة. وفي الجزائر لقد ارتبط مع التحول النظام السياسي نحو التعددية بعد إقرار فتح المجال للجمعيات بموجب دستور 1989م بما فيها الجمعيات خاصة ذات الطابع السياسي والثقافي والاجتماعي. (بوكرادريس، 1997، صفحة 48) وفي ظل التحولات الإيديولوجية والاقتصادية، والاجتماعية المتصارعة فرض المجتمع المدني نفسه على المنظومة القانونية كأداة إنسانية ومجتمعية (وطنية ودولية) على السواء في بعث التنمية الشاملة. (بوحنية قوي، 2008، صفحة 02) ومن خلال ذلك يعتبر المجتمع المدني الركيزة الأساسية لكل مجتمع باعتباره المنبر والواجهة الذي يرشد الدولة للكثير من الثغرات التي تحتاج إلى السد والمساعدة والمساندة وتحقيق المصالح العامة للمواطنين وتوفير الخدمات ومن أهم أهدافه تحقيق التوازن وتوفير بين جميع القطاعات والمرافق والعدالة، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتنشيط الحياة وإيجاد حلول للمشاكل ومحاولة دمج أفراد المجتمع من أجل المشاركة في التغيير في المجتمع والحياة الخاصة والعامة على وجه الخصوص. تعتبر الجمعيات التطوعية التي هي أحد مؤسساته بأنها تملأ المجال العام بين الأسرة، والمجتمع والدولة والحلقة الكبيرة في مختلف نشاطات وتقوم فئات مختلفة من أفراد المجتمع المتطوعين مشتركين في الوظائف والأهداف والغاية والاتجاه من أجل تقديم الخدمات للمواطنين وإيصال انشغالاتهم للمسؤولين، ومن أجل كذلك مواجهة الفقر الذي يحدث ببعض المناطق من المجتمع وخاصة سالفه الذكر وتخفيف من أثاره وتحقيق الحياة الكريمة لهذه المناطق المهمشة من جميع النواحي وتوفير وسائل العيش ومختلف المرافق الصحية والاجتماعية والثقافية. فالجمعية يمكن أن نشير إليها بأنها هي إحدى المنظمات الاجتماعية داخل المجتمع والتي لا تسعى إلى أي ربح أو غاية تسعى لتحقيقها ويقوم الشغل فيها على أساس مشاركة تطوعية سواء من طرفها أو عون المواطنين لتقديم يد المساعدة، وتسعى بذلك إلى تقديم خدمات عديدة ومختلفة يحتاجها المجتمع أو منطقة متضررة، ويتاح لأعضاء هذه الجمعيات التطوعية مهما كان نوعها كذلك يسمح للناس الاشتراك في مراحل العمل. وقد أطلق على هذه الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية اسم القطاع الثالث على أساس أن الدول هي

القطاع الأول والقطاع الخاص الذي يهدف إلى الريح هو القطاع الثاني. (فاطمة عبد الله، 2018، صفحة 434).

ومما تم ذكره نستطيع أن نبرهن بأن العمل الخيري لمختلف الجمعيات الوطنية يكمن في تقديم المساعدات إلى جانب ذلك شمولية نشاطها ودعمها لمختلف الفئات داخل المجتمع أيا كانت من أجل تحسين وتحقيق متطلبات عيشهم سواء اجتماعية (جوانب إنسانية وعلمية) من جهة أو اقتصادية (جوانب صناعية واستثمارية) من جهة أخرى. فالجمعيات تعتبر حلقة الوصل بين المواطن والدولة مهما كان مساهمها فهي تحقق الأهداف السامية القائمة على نشر التكافؤ والتعاون وسد حاجات الأفراد من جميع النواحي كما قامت بتبسيط الضوء على هذه المناطق العزل عن باقي المجتمع داخليا بإيصال صورتها إلى الدولة وبهذه الحركة أعطى الرئيس الأهمية لها فالتنمية المحلية لهذه المناطق المهمة تعتمد بالدرجة الأولى على التمويل المحلي لإحداث زيادة في مستويات التنمية الوطنية والمحلية على حد سواء فتعبر عن مختلف البرامج والمشروعات وتوجه الجهود الحكومية والمصالح المعنية (بلديات ودوائر) إلى تحقيق تنمية مستدامة مستمرة. إن المساعدات والإسهامات التي يقدمها المجتمع المدني ومختلف مؤسساته وعلى رأسهم وفي مقدمتهم الجمعيات له ركيزة أساسية، ودور في تنمية مناطق الظل داخل الجزائر وإقحام هذه الأخيرة في جميع المشاريع التنموية على وجه الخصوص من سواء تعلق الأمر بالتنمية المستدامة أو الاستثمار، تنشيط السياحة، استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية، إعطاء الأولوية لمختلف المشاريع المصغرة للفئات الشبابية وبهذا فإن الدور التشاركي للجمعيات الخيرية التطوعية له أهمية كبيرة في دعم هذه المناطق نحو عجلة تقدم لإخراجه من دائرة العزلة والفقر والأمية، والنسيان تنموي والتمهيش الاجتماعي وتأثر الجمعيات التطوعية على صانعي القرار داخل الوطن من أجل إعطائهم صورة نوعية في حقها وذلك من خلال تحسين وترقية الظروف المعيشية، وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين وذلك من خلال السعي نحو تحقيق الهدف المنشود وهو توفير العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في مختلف أراضي الوطن ومحاولة تقليص الفارق داخل المجتمع فيما يخص التنمية المحلية والسعي نحو تعميم ربط المياه والغاز الطبيعي والكهرباء، والقيام بفك العزلة عن سكانها وخاصة بالمناطق البعيدة الجبلية وتحسين وتوفير الهياكل الخدماتية

المتعلقة بمختلف القطاعات والمرافق الصحية، والتعليمية وتنوع القدرات الاقتصادية بهدف خلق فرص العمل. وبذلك فإن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني ومختلف مؤسساته في تنمية ذات الأبعاد المختلفة أساسي جدا من خلال مختلف مجهوداتها ولفت الرأي العام وتنويره اتجاه مناطق الظل وخاصة ما شهدته الجزائر في الآونة الأخيرة من أحداث على المستويات السياسية والاجتماعية فيما يخص التنمية الشاملة والنهوض بالاقتصاد عبر كامل التراب الوطني. واستنادا لما سبق فإن إشكالية دراستنا تتمثل في التساؤل التالي:

- ما مدى الدور الذي تلعبه الجمعيات في تنمية مناطق الظل؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بمناطق الظل؟ وما هو دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في التنمية؟

- ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة فيما يتعلق بمناطق الظل؟

- ما انعكاسات البرامج التنموية المحلية على مناطق الظل؟

- **أهداف الدراسة:** إن هذه الدراسة بقدر ما تنطوي عليه من أهمية، فإنها تطمح في الوقت نفسه إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

♦ دعم الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الجمعيات القائمة على تشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات المصغرة للشباب في هذه المناطق المعزولة.

♦ ترقية الأنشطة الجمعوية ومجهوداتها التي تقوم بتعزيز شبكة الخدمات في الأوساط الريفية والمهشمة بتكاثف وتوحيد الجهود.

♦ تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار في المناطق التي غابت فيها التهيئة بشتى أنواعها.

♦ التعرف على دور الجمعيات من خلال دعمها لوضعية مناطق المعزولة بولاية سعيدة.

- **هيكل الدراسة:** للعمل على موضوع دراستنا وإيجاد حل للإشكالية المطروحة فالدقة قمت بهيكلة الدراسة الحالية على النحو التالي:

أولاً- ما المقصود بمناطق الظل وما هو دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في تنمية.

ثانياً- الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة فيما يتعلق بمناطق الظل.

ثالثاً انعكاسات البرامج التنموية المحلية على مناطق الظل بولاية سعيدة أنموذجا.

1- الأجرة السوسيولوجية للمفاهيم:

أ- مفهوم الدور:

هناك عدة مفاهيم لتعريف الدور فهو من بين المصطلحات ذات الاستخدام الواسع خاصة في العلوم الاجتماع والنفسية وغيرها من العلوم ومن أهم تعاريف التي تم ذكرها حول الدور هو تعريف لأحمد زكي بأنه السلوك المتوقع من الفرد داخل الجماعة ويمثل الجانب التفاعلي والحيوي لمركز الفرد. (بدوي أحمد زكي، 1993، صفحة 395)

- مفهوم الدور إجرائيا:

وبذلك يمكن أن نقول بأن الدور هو العمل الذي يقوم به الفرد داخل المجتمع من خلال المركز أو المهنة الذي يشغل بها ويمثل بذلك دوره الفاعل داخل المؤسسة أو المجتمع فهو يمثل المكانة التي يشغلها الفرد للسلوك المتوقع منه في الجماعة التي ينتمي إليها، ويمثل بذلك الجانب التفاعلي والديناميكي، والحيوي لمركزه كما أنه يسهل الحياة الاجتماعية لدور كل فرد في المجتمع.

ب- مفهوم المجتمع المدني:

لقد توسعت تعاريف مؤسسات المجتمع المدني في الأونة الأخيرة وفي هذا الإطار سوف نحاول إعطاء تعريف جامع لها فقد عرفه مركز الدراسات للوحدة العربية بأنه تلك المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، التي تعمل في ميادين مختلفة وفي استقلالية عامة عن الدولة لتحقيق أهداف متعددة من بينها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرارات على مستوى التراب الوطني، ومنها نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي والفكر الثقافي العلمي، وذلك من خلال اتجاهات كل أعضائها من خلال إسهاماتهم في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة (بن خلاف عبد الوهاب، 2010، صفحة 112).

- مفهوم المجتمع المدني إجرائيا:

ومن هذا المنطلق فإن المجتمع المدني هو مجموعة المؤسسات المستقلة عن الدولة، وتعمل جاهدة من أجل تحقيق مصالح عامة للفئات الاجتماعية في مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسية والاقتصادية، والثقافية وذلك من أجل خلق التوازن المجتمعي وتحسين الظروف والعمل على تطوير المجتمع في كافة المجالات والقطاعات التي تقوم عليها المجتمعات فهو لا يتضمن إشراف الدولة عليه بشكل مباشر، وإنما عن طريق عمل تطوعي عامة لتحقيق منافع وحاجيات ومكاسب مشتركة فلقد اختلفت مؤسساته في المجتمع كالنقابات المهنية والجمعيات والمؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية لكن تسعى إلى هدف ومصلحة واحدة.

ج- مفهوم التنمية:

لقد تم تعرف التنمية عموماً بأنها مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الناس، أفراداً وجماعات ومؤسسات من أجل تحسين مستوى الحياة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية والقومية والعالمية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك في الحياة ولتساهم في تقدم البلاد، ومختلف العمليات الرشيدة الشاملة المتكاملة التي يقوم بها مجتمع من المجتمعات لتحسين نوعية الحياة ومستوى الثقافة فيه للوصول إلى التقدم والرفاهية المنشودة بخاصة في القطاعات الفقيرة والمتدنية، وهي عملية مادية ونفسية ومعنوية تنتج عن تفاعلات بين الإنسان والبيئة، والإنسان ورأس المال، والإنسان واحتياجاته، والإنسان وتطلعاته، والهدف منها تحقيق مستوى حياة أفضل له (عطية خليل، 2012، صفحة 23).

- مفهوم التنمية إجرائياً:

تعتبر التنمية المحرك الأساسي لكل بلد فهي العجلة التي تجعل كل المجتمعات في مصاف الدول المتقدمة فهي تعتبر بالنهوض بجميع القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية والاستغلال الأمثل لجميع الثروات، والمحافظة عليها وذلك من خلال تلبية احتياجاتها الآنية في الوقت الحاضر وتطويرها للأجيال القادمة مستقبلاً وهي جميع الجهود البشرية للأفراد والدولة لتحسين الأحوال في مختلف المرافق والسعي لتحسين

الظروف الحياتية للمجتمع المحلي وتحقيق جودة الحياة الكريمة، والرفاهية وتعزيز الاستقرار من خلال تحقيق العدالة في توزيع الثروات في مناطق البلاد.

د- مفهوم الجمعية:

يعتبر مفهوم الجمعية من بين أهم المفاهيم التي تم بلورها من قبل الدارسين في هذا المجال فلقد أشار إليها بأنها مختلف الأدوار والمهام التي تقوم بها داخل المجتمع والنتائج والأهداف التي تحققها وذلك من خلال أعمالها التطوعية والمساعدات التي تمنحها لأفراد المجتمع وترقية مختلف النشاطات في مختلف المناطق المعزولة وتحسين معيشة بعض الأهالي حتى أنه يطلق عليها بالجمعيات الأهلية وسوف نعطي تعريفا لها فقد أعطى الدكتور عبد الرافع موسى تعريفا لها بأنها كل مجموعة من الأعضاء طبيين أو معنويين، يدخلون نظام يحكم طريقة وتحقيق الهدف والغاية الذي أنشئت من أجله (عبد الرافع موسى، 1998، صفحة 32).

ولقد قامت بتعريفها أممي مسعود الجمعية بأنها منظمات تطوعية أي مؤسسة خيرية لا تسعى إلى تهدف إلى ربح أو غاية شخصية، بل تهتم بتقديم أعمال وخدمات اجتماعية لسكان المجتمع أو لفئة معينة منه يلحق بها الظلم والتمييز المجتمعي، وأن هذه الجمعيات الوطنية تتأسس عن طريق مساهمات تطوعية خيرية، وأن المصالح الحكومية أحيانا تقدم لها بعض الإعانات والمساعدات سواء مالية أو مواد ووسائل مختلف (مدحت محمد أبو النصر، 2016، صفحة 76).

- مفهوم الجمعية إجرائيا:

مهما كانت تسميتها فعملها واحد يقودها مجموعة من الأفراد الذين ينتمون إلى مجتمع واحد ومصالح، وأهداف واحدة يحاولون الوصول إليها ومن خلال اتحادهم في فريق يؤهلهم لرقى بالمجتمع وذلك من خلال تقديم أعمال وبرامج، وخدمات موجهة للمصلحة العامة بدرجة الأولى ثم الخاصة بدرجة الثانية فهذه الجمعيات تقوم بعمل تطوعي خيري تضامني هادف يقدمها لأفراد المجتمع بما ينفعه وينفع الآخرين دون النظر أو التطلع إلى مقابل مهما كان نوعه فهي تسعى جاهدة من أجل إسعاد أفراد المجتمع وتقديم الرفاهية الإنسانية فمن أهم مبادئها الوفاء الشخصي، والمشاركة المجتمعية، والمساعدة لرفع الغبن.

هـ- مفهوم مناطق الظل:

بعد توسع الرقعة الجغرافية داخل الجزائر والقضاء على الفساد عبر معظم ربوع الوطن وتولي رئيس تبون زمام الأمور تم التطرق إلى بعض المناطق في التراب الوطني التي كانت تتعرض لنوع من التهميش والعزلة والحرمان بشكل واسع ومفقع ولقد تم التوسع والتطرق إليه مباشرة بعد خطاب رئيس الجمهورية في اجتماع الحكومة، أصبح تعريفا ومصطلحا يحتل الساحة السياسية، واجتماعية، وثقافية، واقتصادية متداولاً يستخدم على نطاق واسع وأصبح يشير إلى بؤر الأمية والفقر الاجتماعي والتخلف في أنحاء التراب الوطني. وبمعنى أدق وواضح لهذا المصطلح كان يقصد به المناطق المعزولة والمهمشة من التنمية المستدامة المحلية (بن فريد موسى، 2020).

- مفهوم مناطق الظل إجرائيا:

هي تلك المناطق المهمشة المعزولة عن باقي ولايات الوطن وتعتبر المناطق التي تغيب فيها أدنى شروط الحياة وعلى رأسهم الماء، والغاز، والكهرباء كما أنها كذلك تنعدم فيها جميع البنى التحتية إلا بعضها ومختلف المرافق والقطاعات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية كما أنها كذلك منسية تماما وغير معروفة ومحرومة من كل أشكال التهيئة لا من ناحية الاستثمار ولا السياحة ولى الفلاحة وغياب تام لكل أشكال تطور وتقدم.

2- دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في تنمية المحلية المستدامة:

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دور مهما وجد فعال في المجتمع من خلال الأعمال التي تقوم بها وتسعى إلى تحقيقها على أرض الواقع. ومن أهم أسسها التي تجعل منها ذو أهمية كبيرة هي مهامها ومختلف مسؤولياتها وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي تسطرها للوصول إلى نتائج تفيد بها المجتمع، كذلك لا تسعى إلى أي ربح مادي، كذلك كفاءتها المهنية وإصرارها على المتابعة من أجل دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي وخاصة في المناطق السالفة الذكر التي لولى مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات الخيرة التي تقوم بمجهودات جبارة على أرض الواقع ومن بين الأدوار التي يقوم بها هي:

♦ التمتع بأهلية داخلية، أي أن يكون الأعضاء ملتزمين بمبادئ التنمية، وأن تعمل هذه المؤسسات على توفير الديمقراطية والمشاركة والاستقلالية عبر تمليك الأعضاء الرؤية

التنمية، وتمكينهم من توظيف الطاقات المتوفرة ميدانيا، ودعم المبادرات الفردية والعامّة، وتكوين قيادات محلية جديدة.

♦ وفي منظمات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني بأن دورها يكتمل بمشاركة الناس لا بالحلول محلهم، أي يكون الدور غير تمثيلي قوامه المصداقية والالتزام بالمسار التنموي من موقع غير محايد، ويعبر عن مصالح الناس.

♦ توسيع القاعدة العضوية في هذه المؤسسات وتعميق انفتاح المشاركة الديمقراطية من جهة، وتوسيع الدور التنموي لبناء المجتمع المدني والتكامل فيما بين القطاع الثالث وتعزيز الشبكات القطاعية من جهة أخرى (ريميلوي سفيان، 2010، صفحة 98).

وبهذا الصدد من خلال ما تم ذكره تعتبر منظمات ومؤسسات المجتمع المدني المحلي لها دور كبير وفعال داخل المجتمع الجزائري من خلال الدور الذي تلعبه بينها وبين أفراد المجتمع من جهة والحكومة من جهة أخرى مسألة تحقيق الديمقراطية، وتسعى من أجل تحقيق التوازن بين كافة التنظيمات الرسمية وحتى غير الرسمية فهي لها إدراك بالاحتياجات التي لا يستطيع الفرد تحقيقها ومشاكله المجتمعية وأهمية إعطاء دفع لكي يعبر الأفراد عن حرياتهم وبأنها الشريك الأساسي والحيوي في رسم سياسات لدفع عجلة التنمية المستدامة للبلاد من جهة وتخدم التنمية المحلية للمناطق الفقيرة من جهة أخرى طبعاً مع تكاثفها مع الهيئات والحكومة داخل الوطن وذلك من أجل محاربة كل أنواع: الفقر والتميش والحرمان والبطالة والأمية والإقصاء الاجتماعي.

أ- دور المجتمع المدني في مجالات تنمية محلية أخرى:

هناك عدة أدوار ومهام تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في عدة مجالات أخرى وذلك من خلال تعميم جميع نشاطاتها ومشاركتها التنموية في المجتمع وكذا من خلال تقديم مهام مختلفة في مرافق التي تحتاج إلى المساندة والوقوف إلى جانبها ومحاولة منها تقويمها وتعريفها مجتمعياً وسوف نقوم بتقديم بعض هذه الأدوار التي تقوم بها أي وهي:

♦ لمنظمات المجتمع المدني دور كبير في تحقيق الديمقراطية والحرية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

- ♦ تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولاسيما في المناطق الريفية خارج المدن والعمل في مشاريع الرعاية الصحية وتحسين قطاعاتها.
- ♦ تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع ثقافية واجتماعية.
- ♦ تبني برامج ومشاريع محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية المحافظة عليها (حمدي أحمد، 2020، صفحة 47).

ب-واقع مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر-الجمعيات الخيرية أنموذجا:

تعمل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وعبر كافة التراب الوطني وعلى رأسهم الجمعيات الخيرية التي تعتبر من أهم مؤسساته والفاعل الرئيسي في المجتمع من خلال الدور الذي تقوم به كتسليط الضوء على الفئات المهمشة، تسليطها الضوء على البرامج المنفذة وغير المنفذة، وتشبيك العلاقة معها ومع السلطات المحلية الحكومية وأنها تساهم في الحد من ظواهر التهميش التي لا يعطي المجتمع لها أهمية كالفقر الذي يسيطر على عدد كبير من المواطنين ولا يستطيعون تلبية حاجياتهم الاجتماعية ومتطلبات العيش المختلفة كذلك البطالة الذي يتعرض له فئة الشباب الخرجين من المعاهد والجامعات الحاملين الشهادات العليا بتسليطها الضوء عليهم من أجل إيجاد حلول لهم، كذا الاهتمام بالموارد المختلفة التي لا تستغلها الدولة في هذه المناطق التي بإمكانها إخراج الدولة من تبعيتها للمحروقات منذ الاستقلال فهذه المناطق المحرومة تملك ثروات هائلة لا تستغلها الدولة من بينهم الأراضي الفلاحية التي تستطيع إخراج منها كل أنواع المحاصيل الزراعية وكذا المناطق الجبلية التي إذا تم استغلالها تستطيع استقطاب عدد كبير من السائحين. إن دور الجمعيات دور فعال من خلال كذلك مساهمتها في تشييد المستشفيات والمدارس والمساجد في المناطق الفقيرة والمعوزة وإعطائها نصيبها من البرامج التنموية، والاستثمارات والتمويل المالي. فهي مهمة بالنسبة لدولة باعتبارها نافعة لها بتقديم خدمات اجتماعية واقتصادية وسد الحاجيات ومختلف المتطلبات، وذلك من خلال الموازنة بين المصالح والمهام الفردية الشخصية التي تسعى إلى تحقيقها مؤسسات المجتمع المدني كحقوق الإنسان والمنظمات الغير الحكومية ومختلف الجمعيات الوطنية والأهلية وتطوعية والخيرية والأحزاب السياسية وبين المصالح العامة التي تمثلها الدولة وذلك من خلال

مواجهة المشاكل المجتمعية بفضلها طبعاً تحت أسس تنظيمية تمكنها من تحقيق أهدافها المرجو تشيدها وبنائها على أرض الواقع وخاصة في تلك المناطق التي تعاني في صمت.

فما نلاحظه بأن المجتمع المدني بجميع طاقمها ومنظماتها أنها الجهة الذي يلجأ إليه أفراد المجتمع من أجل التعبير عن رغباته واحتياجاته الشخصية سواء كانت مادية أو معنوية بدون قيود ومحاولة من هذه الأخيرة لحل مشاكلهم وكذا توصيل انشغالاتهم للمسؤولين والجهات المختصة داخل الوطن.

ج- المهام التطوعية للجمعيات الخيرية في المجتمع:

يعتبر العمل التطوعي من بين أهم الأعمال التي تقوم بها الحكومة في بعض الأحيان فهي تشكل العمل حلقت وصل بين الفئات المحرومة في المجتمع التي ليس لها أي مقومات العيش أو بالأحرى أبسط مقومات الحياة الكريمة والفئات الغنية التي تمتلك كل ما يملكه هذا الأخير. حيث تقوم هذه الجمعيات الخيرية التطوعية على عاتقها المساهمة من خلال تبرعات بعض الأفراد في المجتمع التي تنظر لهذه الفئة بعين الرأفة وتحاول جاهدة في تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد الفقراء في المجتمع، وتعتبر هذه التبرعات والمساعدات ولو كانت قليلة فإنها تخفف من عبئ أجهزة الرعاية الاجتماعية، وعليه هذا الدور لا يقتصر على الدول النامية وإنما حتى الدول المتقدمة أضحت تعول، وتتكفل وبشكل كبير على المؤسسات التطوعية في دعم برامج الرعاية الاجتماعية، ويأخذ الدور والمهام الاجتماعية للعمل الخيري التطوعي عدة أوجه ومن بينها:

كما يساهم العمل التطوعي الخيري على المستوى الاجتماعي للجمعيات في تلبية احتياجات الأيتام والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من الخدمات المتنوعة، وذلك من خلال تسخير متطوعين لفائدة هذه الفئات ممن هم بحاجة إلى العلاج وخاصة في المناطق النائية والجبالية الخطيرة ومن بين أهم أعمالها التطوعية:

- مساهمته في تحقيق الانجاز المهني بتكوين وتعليم الأفراد واكتسابهم مهارات وخبرات من أجل ممارسة العمل التنظيمي.

- مساهمة العمل التطوعي الخيري في تعزيز التكامل الاجتماعي والوحدة الترابية عبر الوطن، وذلك من خلال تأمين التعاون المتبادل بين أطراف المجتمع كمثال الفئات التي

تقطن مناطق الظل الفقيرة من خلال محاولة إلحاقها بالركود المجتمعي. (باعلي سعيدة، 2017، صفحة 109)

3- الإجراءات المعمول بها من طرف الحكومة فيما يتعلق بمناطق الظل الفقيرة:

من خلال اجتماع الحكومة أعطى رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون تعليمات صارمة ومستعجلة فيما يخص مناطق الظل وذلك بهدف تدارك الأوضاع التي وصلت لها هذه الأخيرة من نقص فادح في أبسط مقومات العيش، ومحاولة التكفل بها وبجميع احتياجات مواطنيها بغية خلق توازن بين جميع مناطق الولايات وذلك من خلال ما يلي:

♦ القيام بإحصاء شامل لمناطق الظل الفقيرة على مستوى جميع بلديات الولايات عبر التراب الوطني.

♦ تسجيل جميع الاحتياجات المسجلة والنقائص التي تحتاجها هذه المناطق من بينها الغاز الطبيعي، الكهرباء، شبكة الطرقات، المياه الشروب، قنوات الصرف الصحي، الإطعام المدرسي والنقل وغيرها.

♦ إنشاء هيئة مستقلة تتكفل بهذه المناطق وتعطي حصيلة عامة حول هذه المناطق والأضرار التي لحقت بها (حدوش وبسة، 2021، صفحة 13).

وفي هذا الشأن تحدته على أهم الإجراءات التي تسعى إليها الحكومة بمعية الدول إلى القيام بجدد تام لجميع مناطق الظل الفقيرة، والمحرومة لمختلف نقائصها التي أدت بهذه المناطق إلى غياب أشكال الحياة الاجتماعية، وأبسطها وبعدها الجغرافي على المناطق الحيوية مما أدى كذلك إلى غياب التنمية المستدامة المتوازنة بشكل كبير فيها مقارنة مع مختلف الولايات الأخرى وتشكل لجان متخصصين في هذا المجال بإعطاء انشغالات التي توجهها هذه المناطق الهشة، والوقوف علمها محاولات توصيلها إلى الجهات المعنية ومن خلال الوقوف على مختلف التدابير والبرامج التي تقوم بها المصالح الحكومية من أجل الشروع في تطوير وتنمية شامل لمناطق الظل عبر كافة التراب الوطني.

4- انعكاسات البرامج التنموية المحلية على مناطق الظل بولاية سعيدة أنموذجا:

أ- تكفل الحكومة بحاجيات سكان مناطق الظل وبدئ ظهور المشاريع التنموية على أرض الواقع:

لقد أكد المستشار إبراهيم مراد المكلف بمناطق الظل عند زيارته لولاية سعيدة أن تكفل الحكومة بجميع احتياجات سكان هذه المناطق ولقد بدأت أعمال السلطات المحلية تظهر جليا وتعطي نتائجها على أرض الواقع (مناطق الظل) وقد أشار إلى أن العديد من هذه المناطق عبر الوطن تشهد إنجازا لعدة مشاريع تنموية من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية لسكان هذه المناطق النائية، وعند استماع المستشار المكلف بهذه المناطق لانشغالات قاطني هذه المناطق من بينهم: أولاد أحمد ولاد براهيم وواد فأليط والسفالة والبقر وأولاد خالد والحساسنة ودائرة توتة وغيرها، ولقد أكد إبراهيم مراد أنه سيتم التكفل والرعاية ومساعدة المواطنين بهذه المناطق والعمل على تجسيد مختلف المشاريع وأضاف كذلك في كلمته أن الدولة تعمل على تنفيذ هذه البرامج التنموية المحلية ميدانيا وأنه سوف تكون هناك زيارات لمعاينة المواقع التي حظية بمشاريع تنموية التي تساهم بشكل مباشر في تحسين الإطار المعيشي لسكان مناطق الظل، وفي مجمل حديثه مع المواطنين طمأن السيد مراد بأن الدولة ستخصص اعتمادات مالية هامة لتجسيد مختلف المشاريع التي لم يتم تسجيلها بهدف رفع الغبن هذه المناطق المحرومة عبر التراب الوطني، وتثبيتهم في مناطقهم الأصلية، ولقد أحصت ولاية سعيدة مجمل مناطق الظل بـ 308 منطقة وأكثر عبر جميع بلدياتها حيث تم تسجيل العمليات التنموية المحلية بـ 423 عملية لفائدتها ولقد شملت قطاعات الموارد المائية والأشغال العمومية والتربية والطاقة وغيرها، وذلك من خلال تخصيص مبلغ مالي قدر بـ 4 مليار دينار جزائري، وسوف يواصل مباشرة الأعمال بهذه المناطق ومن بينها: بلدية عين السلطان، وسيعاين ببلدية أولاد إبراهيم وذلك من خلال اقتناء وتنصيب تسع تجهيزات كهروضوئية تعمل بالطاقة الشمسية بمنطقة المطمورة وأولاد علي وخزانات مائية صالحة لشرب والأخرى من أجل ري الأراضي الزراعية وغيرها وهذا كله من أجل تحسين الحياة بالمناطق الريفية (موقع مناطق الظل، 2020).

ب- خرجات مكثفة على مستوى مناطق الظل بولاية سعيدة:

من خلال حرصها الدائم على راحة المواطنين تعمل السلطات الحكومية على قدم وساق من أجل مراقبة مختلف البرامج التنموية والمشاريع المنجزة والجاري تنفيذها ولقد كثفت المصالح الولائية بسعيدة من خرجتها المستمرة لمناطق الظل من بينها مشروع تهيئة السكنات الاجتماعية وبعض الطرقات في مختلف الدوائر والبلديات، ودعت جميع رؤسائها

ومؤسسات المجتمع المدني إلى بذل المزيد من الجهود خلال السنة الجارية والجديدة كما أعطت تعليمات صارمة إلى رؤساء ومسؤولي الموارد المائية والمرافق والقطاعات بصفة عامة من تجسيد مشاريع جديدة بهذه المناطق النائية.

ويشير ذات المصدر للجهود التي تبذلها السلطة الرابعة ووصف أعمالها الخيرية والتطوعية ومختلف قوافلها بالإيجابية، حيث ساهمت خدماته إعطاء فرصة للمصالح الحكومية للاطلاع على مختلف مناطق الظل بتراب ولاية سعيدة، وأضافت أنه في القريب العاجل وبعد شهر رمضان هناك جلسات على مستوى الولاية ستشمل ممثلين عن دوائر التابعين مناطق الظل من أجل تقييم الوضع العام لها وكذلك من أجل إعطاء صورة لقاطني هذه المناطق على المشاريع التي استفادوا منها وسوف يتم الاستفادة منها في القريب العاجل، وتندرس معهم كذلك تلك النقائص التي مازالت مهمة ومتواجدة عندهم بحيث سيتم تداركها في القريب العاجل، وأشارت السلطات الولائية إلى أن توفير الخدمات الاجتماعية وترقية المرافق ومختلف القطاعات فلقد أصبحت من أولوية المصالح الولائية وإحدى متطلبات الحياة العصرية، في حين برمجة هذه الأخيرة أكثر من 1039 مشروعا استثماريا من أجل تنمية محلية مستدامة لها (الموقع ech-chaab, 2023).

ومن خلال ما سبق نلاحظ بأن الجهات المعنية لولاية سعيدة تعمل على تدارك الوضع المزرى والمتدني في بقية هذه المناطق من أجل إنجاز مكثف وسريع لمختلف المشاريع في مختلف البلديات والتهينة العامة لهذه المناطق التي اكتنفها التهميش ولقد دعي والي الولاية جميع رؤساء الدوائر، والبلديات بدون استثناء إلى بذل الجهود من أجل النهوض بهذه المناطق لإخراجها من دائرة الفقر والبطالة وإعطائها نصيبها من التنمية وأن تكون الأولوية لهم في مختلف البرامج تنموية الحالية والقادمة للقضاء على الحرمان والنقص الاجتماعي داخلها.

ج- أهم المشاريع التنموية المنجزة في مناطق الظل بولاية سعيدة:

لقد أكدت السلطات الحكومية بأنه تم الشروع في إنجاز قرابة الـ 60 مشروعا تنمويا محليا عبر قرى، ومناطق ريفية بولاية سعيدة خاصة مناطق الظل المحرومة، حسبما أعلنته مديرية التعمير والهندسة المعمارية بأنه سوف تنطلق أشغال العمل في مطلع السنة

الحالية والتي بعدها، وذلك من أجل تحسين وتهيئة مختلف الطرق داخل هذه المناطق النائية والعمل على القيام بإنجاز الشبكات المتعلقة بالمياه وإعادة تهيئة قنوات الصرف الصحي، ووضع الإنارة العمومية. وسوف تشمل هذه العملية قرابة 29 إلى 36 قرية ريفية مصنفة تحت خط الفقر، ومن بين أهم هذه المناطق هناك بلدية لحسانة وبلدية عين السلطان، بلدية سيدي بوبكر، وبلدية أولاد خالد، وبلدية يوب، وبلدية ذوي ثابت وغيرها من المناطق التي سوف يشملها هذه الإصلاح والاستثمار. وقد تم تحديد مدة إنجاز مختلف المشاريع والبرامج التنموية بفترة ما بين 05 إلى 11 أشهر كأقصى حد وتم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 90 مليون في إطار مشروع تنمية مناطق الظل (الموقع regions، 2021)، وبعد العمل المتواصل التي قامت به الجهات الحكومية بدأت تتجلى المشاريع المرتبطة بمناطق الظل على أرض الواقع بطابعها الإيجابي وبصيص الأمل لقاطني هذه المناطق وذلك من خلال إنجاز العديد من البرامج التنموية وتغيير حياة الكثير من المواطنين، وتوفير لهم ما كان ينقصهم من طرقات وغاز والمياه الصالحة للشرب قنوات الصرف صحي وإنارة ونقل مدرسي وتهيئة المرافق العمومية والقطاعات ومازالت الأعمال متواصلة في مختلف المناطق الريفية من أجل القضاء على مظاهر التهميش والحرمان الاجتماعي الذي يعيشون فيه.

خاتمة:

يعد المجتمع المدني بجميع مؤسساته أهم ركيزة يعتمد عليها المجتمع في ترشيد العملية التنموية مع تكائفه مع السلطات واعتباره الأداة الأساسية في تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وأنه يحاول إيصال انشغالات المواطنين إلى الدولة مع كل الصعوبات والعراقيل الذي يوجهها أعضاء فريق المجتمع المدني، وبذلك يجب على الدولة دعم مسار التنمية المحلية عن طريق إشراك هذه الأخيرة في تدبير الشأن العام لأنه هو الأقرب إلى المواطنين من ترسيخ القيم الديمقراطية والمشاركة الفعلية واحترام جميع الفئات وخاصة قاطني مناطق الظل الذين يعانون في صمت، وهذا تصبح الجمعيات الخيرية آلية مهمة لتحقيق الفعالية من أجل تنمية محلية متوازنة، وكما نرى فإن الجزائر تقوم بمجهودات جبارة مع مصالحها من أجل تحسين كل المناطق داخل التراب الوطني لخلق توازن طبقي في جميع الولايات وخاصة مناطق الظل باعتبارها تعاني من مستوى جد متدني في مختلف المرافق بدون استثناء وحرمان اجتماعي.

ومن أهم التوصيات التي يجب العمل على بلورتها في أرض الواقع نذكر ما يلي:

- ♦ توازن تنموي محلي مع مراعاة تحقيقها على أرض الواقع وانعكاسها بالفائدة على قاطناتها.
 - ♦ ضرورة مساعدة الجمعيات الخيرية في القيام بدورها داخل هذه المناطق الجبلية والمعزولة، وذلك بتذليل الصعوبات والعراقيل أمامها.
 - ♦ إحداث تجمعات ونقاط حياة اجتماعية، واقتصادية على مستوى مناطق الظل.
 - ♦ السهر على متابعة مع الجمعيات من خلال تقدم مختلف المشاريع التنموية على أرض الواقع ومدى نجاحها.
 - ♦ تبسيط الاجراءات المتعلقة بإبرام عمليات البرامج، والمشاريع الخاصة بمناطق الظل.
 - ♦ إعطاء فرصة تشاركية لقاطني هذه المناطق في عملية تحديد البرامج تنموية التي تلائمهم وتساعدهم في عملية تطوير بيئتهم من اراضي زراعية ومشاريعهم المصغرة وغيرها.
- فهذه الأخيرة تحاول إحداث تطوير اقتصادي واجتماعي وإداري وسياسي وتوازن إقليمي الذي يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه الجزائر ولى ننسى دور الجماعات المحلية باعتبارها هيئة إدارية تساهم في الشراكة لتنمية مناطق الظل ومساعدة قاطناتها وتسهيل أمورهم حيث يتطلب منها تطوير نظام المسائلة، والشفافية والرقابة بما يتناسب مع طبيعة ودور هذه الأطراف الفاعلة في إدارة التنمية المحلية فهي تركز على مجموعة من الأسس لكي تحقق الأهداف التي سطرت لها، وتتمثل أهم أساسياتها في اختيار الاستراتيجية الملائمة للقيام بالفعل التنموي المحلي. إن العمل التطوعي للجمعيات الخيرية أصبح أهم الأسس في خلق التنمية باعتبارها تمثل الوحدة الأساسية للنسيج المدني. وبذلك فإن البرامج التي تسعى إلى تنفيذها تركز على أهم نقاط ضعف التي تعاني منها هذه المناطق وهي محاربة الفقر، الاقتصاد، الصحة، تنمية. وبالرغم من الضغط الذي يتعرض له المجتمع المدني وتأثيرها الضئيل في عملية التنمية المحلية، غير أن وجودها ضروري لإعطاء الحرية، والتعبير ويمكن القول بأن كل هذه البرامج والمشاريع لقت استجابة ملموسة وانعكاس إيجابي على أرض الواقع في هذه المناطق كانهخفاض معدل البطالة من خلال خلق فرص عمل وتشجيع المشاريع المصغرة للشباب، والأمية بتوفير المدارس ومعاهد تكوين

المهني، والفقر بتوفير الخدمات الاجتماعية بمختلف أنواعها مما يوفر العيش والحياة
الكريمة، وقد تم وضع برنامج تكميلي بخصوص هذه المناطق لتنمية مستمرة.

قائمة المراجع:

- الموقع ech-chaab . (26 ,04 ,2023). يومية الشعب الجزائري. تاريخ الاسترداد 22
01 ,2023، من خرجات مكثفة على مستوى مناطق الظل: ech-
chaab.com
- الموقع regions . (05 ,08 ,2021). مناطق الظل. تاريخ الاسترداد 22 ,01 ,2023، من
سعيدة-الشروع في إنجاز قرابة 60 مشروعا تنمويا:
https://www.aps.dz/ar/regions
- باعلي سعيدة باعلي سعيدة. (2017). دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل
التطوعي-دراسة ميدانية بجمعية كافل اليتيم الخيرية. أدرار(الجزائر) ، علم
الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم العلوم
الاجتماعية،: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.
- بدوي أحمد زكي. (1993). معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية. بيروت-لبنان:
مكتبة لبنان للنشر والتوزيع.
- بن خلاف عبد الوهاب. (2010). المدخل إلى علم السياسة. (الجزائر): دار قرطبة
للنشر والتوزيع،المحمدية.
- بن فريد موسى. (01 ,04 ,2020). جريدة الحوار الجزائرية. تاريخ الاسترداد 02 ,04 ,
2023، من مناطق الظل: https://www.elhiwardz.com

- بوحنية قوي. (17-16، 12، 2008). دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد. ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر.
- بوكرا ادريس. (1997). نظام اعتماد الأحزاب السياسية، طبقا للأمر: 1997/09 والمتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية بين الحرية والتقييد. مجلة إدارة- المدرسة الوطنية للإدارة.
- حمدي أبوكمال. (21: 1970). أصول التنظيم والإدارة في المؤسسات والجمعيات الخيرية. القاهرة-مصر، مكتبة عين الشمس للنشر والتوزيع: الطبعة 01.
- ريميلوي سفيان. (2010). دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر: حالة بلدية الجزائر الوسطى. الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص إدارة موارد بشرية.
- عبد الرافع موسى. (1998). الجمعيات الأهلية والأسس القانونية التي تقوم عليها ومدى تجارية أعمالها وإكتسابها صفة التاجر. (الطبعة 02، المحرر) القاهرة – مصر.: دار النهضة العربية .،
- عبد المطلب عبد المجيد. (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية. مصر: دار النشر الثقافية، الإسكندرية.
- عطية عطية خليل. (2012). التربية والتنمية في الوطن العربي. تأليف عمان. دار غيداء للنشر والتوزيع: الطبعة 1.
- فاطمة عبد الله. (2018). العمل التطوعي الخيري. (المجلد 7)، المحرر) مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية(العدد 4)).
- محمد غنيم عثمان، وأحمد أبو زنت ماجد. (2007). التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- مدحت محمد أبو النصر. (2016). رؤية مستقبلية لتطوير العمل التطوعي في الوطن العربي. الاسكندرية – مصر، سنة: ، دار النشر: المكتب الجامعي الحديث ،.
- موقع مناطق الظل. (2020, 10 23). مناطق الظل. تاريخ الاسترداد 22 01, 2023 ،
من الدولة عازمة على تجسيد جميع المشاريع:
<https://www.aps.dz/ar/regions>
- وردة وسامي حدوش وبسة. (2021). ما هية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الإستعجالي الخاص بمناطق الظل. مجلة السياسة العالمية (المجلد 05)،
صفحة 13.